الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥,١ المقدمة

يحتوي الفصل الخامس على نتائج وتوصيات دراسة دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، حيث يحتوي الفصل على النتائج والتوصيات والتوصيات للدراسات المستقبلية وماتميزت به الدراسة وأوجه القصور في تلك الدراسة والخاتمة. كما يحتوي الفصل الخامس على مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مدعمة بالدراسات السابقة. وكذلك فإن الفصل الخامس يشمل نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة.

٥,٢ نتائج الدراسة

شملت دراسة دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية عدة أسئلة وعدة أهداف يمكن مناقشتها في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج المقابلات من بينها مايلي:

٥,٢,١ السؤال والهدف الأول

السؤال الأول: ما هي الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

الهدف الأول: استكشاف الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

أشارت نتائج التحليل أن هناك العديد من الممارسات لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية في ولاية كانو، من بين أبرز تلك الممارسات المبادرات المجتمعية لدعم الطلاب النيجيريين وصناديق الهبات والتبرعات ودعم رجال الأعمال للطلاب النيجيريين. إلا أن النتائج قد أظهرت أن المبادرات المجتمعية لم تحقق أي شيئ، وهي موجودة ولكنها ضعيفة للغاية، كما أن معظم رجال الأعمال يقدمون الدعم للطلاب من أجل الإستفادة منهم في المستقبل بتوظيفهم فيصبح الطالب ذليلاً في المصانع والمتاجر لما أنفقه حتي يتم سداد كامل القيمة نقداً. كما كشفت النتائج أن هناك دعم يقدم من خلال المفكرين وأصحاب المصانع والمتاجر من أجل دعم الطلاب النيجيريين لاستكمال دراستهم الجامعية، حيث أن المفكرين يدعمون الطلاب الذين ينتمون لمدارسهم الفكرية أو أحزابهم السياسية أما أصحاب المصانع والمتاجر فيقومون بدعم الطلاب النيجيرين للحصول على خبراتهم فيما بعد. كما أن جمع الأموال من خلال صناديق الهبات والتبرعات النقدية للطلاب، أما المبادرات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم الطلاب النيجيرين، وبالرغم من وجود تلك المبادرات المجتمعية إلا أن تلك المبادرات لاتكون إلا للطلاب المتفوقين، كما أن تلك المبادرات تعتبر نوع من أنواع التدخل في شئون الدولة حيث أن رغبة المنظمات الدولية في وجود جيل له العديد من الولاءات للكيانات الخارجية. أما عن آلية جمع التبرعات فإن ما يتم جمعه من أموال لايكفي لاحتياجات الطلاب بشكل كامل. ولقد أوضحت النتائج أن المجتمع النيجيري بولاية كانو يحاول بذل الكثير من المحاولات إلا أن الأثرياء لايقومون بالواجب الطبيعي الذي يجب أن يقوموا به تجاه الفقراء، كما أن الهبات لايحصل عليها الطلاب بسهوله وتتطلب أن يكون منتمياً لحزب معين أو عشيرة أو قبيلة معينة، وكذلك فإن التبرعات النقدية يمكنها أن تحقق الكثير للطلاب محدودي الدخل أو متوسطي الدخل الذين يدخرون من أجل استكمال التعليم الجامعي. ويمكن القول أن نتائج الدراسة تتطابق مع نتائج دراسة أولاديجو (٢٠١٩) حيث أشار إلى أن ممارسات دعم الطلاب النيجيريين تتشمل في توفير الدعم

النقدي من خلال صناديق التبرعات والمبادرات المجتمعية ورجال المال والأعمال والكثير من المنح التي توفرها المنظمات الدولية والمنظمات الإسلامية، كما تتطابق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة شيدي (٢٠١٩) التي أشارت إلى من أبرز التحديات التي تواجه ممارسات التعليم العالي في نيجيريا هو توفير مصادر التمويل التقليدية من خلال صناديق التبرعات أو الهبات أو المبادرات المجتمعية. وبالتالي وبناء على ما تقدم فإن ممارسات دعم تمويل التعليم العالي للطلاب النيجيريين تتشمل في مدى توفير الدعم الملائم للطلاب من خلال صناديق التبرعات والهيئات الخيرية والمبادرات المجتمعية من خلال رجال الإعمال وأصحاب المصانع والمفكرين والمنظمات الدولية والمنظمات الدينية المسيحية أو الإسلامية. وبالتالي فإن تمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو يرتكز على الآتي:

١. صناديق التبرعات

٢. الهيئات الخيرية

٣. المبادرات المجتمعية من خلال رجال الإعمال وأصحاب المصانع والمفكرين

٤. المنظمات الدولية

٥. المنظمات الدينية المسيحية أو الإسلامية

٥,٢,٢ السؤال والهدف الثاني

السؤال الثاني: كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في تمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

الهدف الثاني: التعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تمويل التعليم العالي في والجامعات النيجيرية في ولاية كانو

أشارت نتائج الدراسة أنه يمكن الإستفادة من التجربة الماليزية من خلال تطبيق فكرة القروض أو منح الطلاب حيث أن تلك الفكرة مطبقه في ماليزيا. وأشارت النتائج أن القروض فكرة جيدة مطبقة ومعمول بها في كافة الدول ولاسيما دول العالم المتقدم مثل استراليا ونيوزيلنده وأمريكا وغيرها من الدول، وأشارت النتائج أن فكرة تقديم قروض من خلال المصارف النيجيرية على أن تسدد بعد استكمال الدراسة هي فكرة جيدة للغاية ويمكن معها تحقيق نمو التعليم، وأشارت النتائج أن هذه المنح لابد أن تكون تحت رقابة الجامعات النيجيرية وأن يمنح الطلاب الأذكياء مزيداً من القروض والمنح. وأشارت النتائج أن فكرة القروض تكون جداً رائعة لانها سوف تربط الطلاب بسوق العمل لسداد القروض بعد فترة التخرج من الدراسة. وأشارت النتائج أن الطلاب سوف يكونوا مدينيين لفترة طويلة بحيث لايمكنهم أن يتركوا الأعمال الحكومية أو الخاصة إلا بعد سداد كافة الرسوم الجامعية التي حصلوا عليها خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤدي أن الطالب سيظل مديناً لفترة بعد التخرج من الجامعة. وأشارت النتائج أن المنح والقروض لاتمنح لكافة الطلاب وإنما تمنح للطلاب المتوفقين فقط على أن تمنح وفقاً لضمانات واشتراطات معينة من بينها توفر توصية علمية وخطابات تأكيد من الجامعة ووزارة التعليم العالي من أجل تقوية موقف الطلاب على الحصول على المنح، كما أشارت النتائج أن القطاع الخاص يوفر منح خاصة للطلاب، وأن فكرة اقراض الطلاب في القطاع الخاص سوف يحقق من ورائها رجال الأعمال شهرة كبيرة ومكاسب ضريبية من وراء تطبيقها. وكذلك فإن قيام الشركات النيجيرية الخاصة والعامة والقطاعات الإستثمارية بدعم الطلاب سيحقق نقله نوعيه لمستوي الطلاب النيجيريين بشكل عام. كما إذا استطاع القطاع العام النيجيري أن يقوم بتقديم الدعم الممنوح للطلاب النيجيريين فسوف يحقق أمل العديد من الطلاب في الحصول على

الدرجات التعليمية، وتتطابق نتائج الدراسة مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة حيث نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه الدراسة دراسة راملي (٢٠١٩) التي سلطت الضوء على التجربة الماليزية في تمويل الجامعات الماليزية وكيفية استخدام ذلك التمويل بعد مراحل الدراسة المختلفة، حيث أشارت الدراسة إلى أهمية تطبيق التمويل من خلال المصارف وأن التبرعات لطلاب الجامعات يمكن أن تكون من خلال رسوم مخفضة يمكن من خلالها فتح حساب جاري في المصرف بأسم الطالب الذي سرعان ما يسدد تلك القروض على فترات طويلة أو تخصم مباشرة من الراتب الذي يحصل عليه من المؤسسة التي يعمل بها، وإذا كان طالباً متفوقاً علمياً فإن في الأغلب الجامعة تعطي تقريراً فصلياً يدل على الموافقة على منح الطالب منحه نقدية أو تقوم الجامعة بتوفير عمل للطالب في هيئة التدريس على أن يحصل على الدكتوراة من جامعة أخري على أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس حين ينتهي من الدراسة بشكل مباشر مما يدل على أن تلك الأفكار تساهم بشكل كبير في الإستفادة من التجربة الماليزية، وتجعل من تلك التجربة الماليزية محل إلهام لدى الكثيرين من أصحاب القرار بالجامعات النيجيرية وخاصة في ولاية كانو النيجيرية. وبالتالي فإنه يمكن تطبيق التجربة الماليزية مع الأخذ بضرورة إجراء تعديلات على تجربة ماليزيا في تمويل التعليم العالي وفقاً لطبيعة الجامعات النيجيرية.

٥,٢,٣ السؤال والهدف الثالث

السؤال الثالث: ما هو الموقف الحالي للتعليم العالي في الاسهام في عملية التمويل بالجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

الهدف الثالث: التعرف على موقف التعليم العالي في الاسهام في عملية التمويل بالجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

أشارت نتائج التحليل أن التعليم العالي لدية العديد من التحديات للإسهام في زيادة الاقبال على الجامعات النيجيرية في ولاية كانو النيجيرية. حيث أن معظم الطلاب النيجيرين في ولاية كانو لايمكنهم استكمال الدراسة الجامعية، كما أنه لايوجد اقبال كبير من الطلاب النيجريين على التعليم العالي بولاية كانو بنيجيريا، وكذلك فإن هناك أعداد كبيرة من الطلاب في ولاية كانو لايمكنهم توفير كافة المصرفات اللازمة للعملية التعليمية، كما أن الطلاب لايمكنهم توفير المصرفات اللازمة لإجراء اختيارات المعامل والمستلزمات الدراسية. ومن بين أبرز الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلاب النيجيرين عن التعليم الجامعي الفقر وانعدام التمويل بأعتبارهم أحد أهم الأسباب التي تواجه الطلاب لاستكمال دراستهم الجامعية في ولاية كانو، وكذلك فإن تدني مستوي دخل الأسر الفقيرة يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى انصراف الطلاب وانصرافهم عن أداء المهام الوظيفية المنوطه بهم. كما أن ضعف الرواتب والمهايا جعل الأسر تلجأ إلى إلحاق الطلاب بالمصانع الكبيرة من أجل العمل والكسب والقدرة على سد الإحتياجات الرئيسية. وكذلك عدم وجود تمويل كافي لسد حاجة الطلاب. ولقد أوضحت نتائج التحليل أن هناك زيادة عدد الفقراء جعل العديد من الطلاب النيجيرين يقبلون على الأعمال والحرف اليدوية من أجل رفع مستوي دخل الأسرة، وبالتالي فإن ولاية كانو تخسر الكثير من الكفاءات في تلك الأعمال اليدوية والحرف. وبالتالي فإن وجود محاولات من الأثرياء ورجال الأعمال لدعم المتفوقين دراسياً من أبناء الفقراء يدخل بها العديد من العوامل مثل العوامل الثقافية والإجتماعية أو يكونوا من قبائل وعشائر معينة. وكذلك فإن كثير من الآباء وأولياء الأمور من الطبقة المتوسطة الكادحة ما يوفرون مصاريف التمويل اللازمة للإنفاق على أبنائهم في مراحل التعليم الجامعي مما يؤثر سلباً على مستوي انفاق الأسر الصغيرة والمتوسطة. وكذلك فإن الكثير من الأسر لايمكنهم أن يقوموا بالإنفاق على الطلاب بشكل مباشر وهو مايدفع تلك الأسر على إلى تعليم الذكور دون الإناث، حيث أن الأسر تعتقد أن الفتيات سوف يتزوجوا وأنه لاحاجه لهم من استكمال

التعليم، وبالتالي فإن الكثير من الأسر بولاية كانو تركز على تعليم الطلاب الذكور دون الالتفات إلى تعليم الإناث. كما أشارت النتائج أنه بالرغم من أن البلاد تنعم بالكثير من الخيرات الطبيعية إلا أن هناك الكثير من حالات الفساد المالي والإداري أدي إلى عدم وصول الدعم لمستحقيه. ولقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة دراسة أكوا (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن الطلب على التعليم العالي بالجامعات النيجيرية قد انخفض نتيجة تدهور دخل الأسرة، كما تطابقت نتائج الدراسة مع دراسة دراسة فابويدي (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن التعليم العالي لها دور مؤثر وإيجابي بالجامعات النيجيرية، فمن خلال تمويل التعليم العالي بنجيريا فإنه يمكن أن تتحسن الحالة الإقتصادية والإجتماعية للأسرة النيجيرية، كما تطابقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة بيور (٢٠١٦) التي أشارت إلى أن الفقر والبطالة أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض الطلب على التعليم العالي، كما تطابقت نتائج الدراسة مع دراسة آسيا (٢٠١٥) التي أشارت إلى أن الرغبة في جودة التعليم العالي تأتي من خلال قدرة الدولة على الحد من البطالة وابراز دور أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف الجامعات النيجيرية بشكل واضح. وبالتالي فإن اسهام التعليم العالي بالجامعات النيجيرية يعتير ضعيفاً للغاية نظراً للمشكلات التي يتعرض لها الطلاب من تفشي الفقر والبطالة.

٥,٢,٤ السؤال والهدف الرابع

السؤال الرابع: كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في تفعيل دور التعليم العالي في الاسهام في عملية تمويل التعليم في ولاية كانو؟

الهدف الرابع: التعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تفعيل دور التعليم العالي في الاسهام في عملية تمويل التعليم في ولاية كانو .

أوضحت النتائج أنه يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية من خلال زيادة الاقبال على التعليم وتحمل الدولة لنفقات المتعلمين ودراسة فكرة الوقف النقدي ومحاولة تطبيقه، حيث أن التعليم العالي يحقق يساهن في الارتقاء بمستوي راقي ومرتفع من التعليم يعكس طريقة المواطنين ومدى تطورهم، وكذلك فإن هناك ملايين من الطلاب لايملكون قيمة الدراسة في الوقت الراهن إلا أن الدولة التي يقيمون فيها تقوم بدعم التعليم العالي من أجل الإستفادة من اسهامات الفرد المتعلم بعد التخرج أو إذا كان راغباً في استكمال دراسته الجامعية للماجستير والدكتوراة بعد الانتهاء من مرحلة البكالوريوس، كما أن تنمية التعليم العالي وزيادة عدد الخريجين من الجامعات النيجيرية سوف يدعم الدولة بشكل مباشر، ومن ناحية أخري فإن التجربة الماليزية حقاً مهمة للغاية فهي لاتقل أهمية عن تجارب الدول الكبري ذات الخبرة في مجال تمويل التعليم العالي، حيث استطاع مهاتير محمد أن يحقق نهضة علمية في البلاد من خلال تحفيز الطلاب على استكمال مراحل التعليم العالي وربط الطلاب بسوق العمل من أجل الإستفادة من خبراتهم في المؤسسات الماليزية المختلفه، واستطاعت ماليزيا أن تجذب عدد كبير جداً من الطلاب العرب والأجانب والأفارقة من أجل استكمال التعليم، بل إن الجامعات الماليزية قد استطاعت أن تنافس جامعات عريقة مثل الجامعات البريطانية والالمانية وغيرها. وكذلك فإن التجربة الماليزية تعتبر تجربة رائدة وناجحة في شرق أسيا واستطاعت ماليزيا أن تكون محور انطلاق للعديد من الطلاب في منطقة القرن الأفريقي، حيث أن أسعار الدراسة في هذه الجامعات تتناسب بشكل كبير مع إمكانيات الطلاب العرب والأفارقة، كما أن حصول الطلاب على منح من الجامعات الماليزية أصبح مثيراً للإهتمام، أما بخصوص إمكانية استفادة ولاية كانو من التجربة الماليزية، يمكن الإستفادة من تطبيق فكرة صندوق ريادة الأعمال إذا كانت تتم تحت اشراف التعليم العالي النيجيري وبإشراف المصارف النيجيرية، كما أنه لايمكن صرف نقود للطلاب بل إن النقود تذهب مباشرة إلى الجامعات النيجيرية لسداد الرسوم الدراسية المقرره، وبالتالي فإن الفكرة تحتاج إلى وجود معايير حقيقية

تتناسب وتتلاءم مع الجامعات النيجيرية. وكذلك فإن وجود مبادرات مثل المسابقات قد تحتاج إلى تعديل كبير حتي تناسب الطلاب النيجيرين وذلك لاختلاف البيئة النيجيرية عن البيئة الماليزية. وبالتالي فإن فرص تطوير تمويل التعليم العالي من خلال حصول الطلاب النيجيريين على المنح والدعم اللازم فإنه يمكن القول أنه يمكن للتعليم العالي تطبيق مبادرات ريادة الأعمال إذا تمت من خلال رقابة شديدة حتي لايمكن للفساد المالي والإداري أن يتسلل داخل تلك المبادرات، وكذلك فإن المسابقات يمكن أيضاً تطبيقها إذا ما تم تعديلها وفقاً لمعايير التعليم العالي النيجيري ووفقاً لمعايير منح التمويل اللازم للطلاب النيجيريين بولاية كانو النيجيرية. إلا أن المشكلة في نيجيريا أنه لايمكن اقتباس التجربة الماليزية بالكامل حيث أن تفشي الفساد المالي والإداري قد ساهم في تفاقم أزمة تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما ينعكس سلباً على تمويل في المجتمع النيجيري، كما أن ولاية كانو يمكنها محاكاة التجربة الماليزية إذا استطاعت الولاية الحصول على تمويل للطلاب النيجيريين الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية بشكل واضح وملموس، كما أن تطبيق فكرة قروض ريادة الأعمال لايمكن تطبيقها في الوقت الحالي إلا بعد وجود مناقشة مجتمعية بهذا الخصوص. ولقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة رامي (٢٠١٩) في أن التجربة الماليزية قد حققت نجاحاً كبيراً داخل المجتمع الماليزي حيث استطاعت من خلال تفعيل فكرة الوقف النقدي توفير المبالغ النقدية اللازمة لدراسة الطلاب الماليزيين، كما أن التجربة الماليزية قد أشارت إلى أن الوقف النقدي تمكن من حل مشكلة الفقر وتوفير العديد من البدائل لمواجهة الفقر والإقبال على التعليم وتحفيز الطلاب على الإجتهاد في الدراسة في كافة المجالات التي تحتاجها ماليزيا خاصة في الوقت الراهن. وهو ما يؤكد أن التجربة الماليزية قد أكدت على تطبيق فكرة الوقف النقدي ومدى فعاليتها في تمويل التعليم.

٥,٣ التوصيات

أوصت الدراسة العديد من التوصيات التالية:

١. أهمية استمرار البحث العلمي عن وسائل تمويلية جديدة يستفيد من خلالها الطلاب من الطبقات الفقيرة من أجل استمرار دراستهم بشكل مباشر.

٢. ضرورة المزج بين المنهج الكمي والمنهج النوعي للحصول على مزيد من المعلومات بخصوص إمكانية تطبيق الوقف النقدي في تمويل التعليم العالي للجامعات النيجيرية.

٣. التأكيد على تبني وسائل الإعلام قضية تمويل التعليم العالي وتناولها بشكل كبير وتحقيق مستوي عالي من الإدارك بأهمية الحفاظ على مستقبل الشباب الراغبين في استكمال التعليم العالي.

٤. العمل على إصدار ضريبة للطبقات ذوي الدخل المرتفع على أن توجه تلك الضرائب لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية.

٥. ترسيخ دور رجال الأعمال في المجتمع النيجيري بولاية كانو ومنحهم امتيازات تفضيلية في حالة دعمهم للطلاب النيجيريين الفقراء.

٦. مطالبة الأمم المتحدة والمنظمات الإسلامية زيادة حصة الطلاب النيجيريين من المنح حتي يمكن تغطية الطلاب المتفوقين.

٧. استمرار المناقشة مع الجامعات النيجيرية في ولاية كانو من أجل تعزيز الحصول على إعفاء من الرسوم الدراسية للطلاب غير القادرين لتحقيق التطور المنشود

٨. العمل على تطوير أساليب جمع التبرعات من خلال تخصيص حسابات بنكية بأرقام موحدة من أجل الحصول على مزيد من التبرعات من الدول الإسلامية الأخرى.

٩. العمل على التوسع في تطبيق فكرة الوقف النقدي في ولاية كانو والإهتمام بها ومناقشتها لتعميمها في كافة الولايات النيجيرية.

١٠. استمرار عملية جمع التبرعات والإعانات للطلاب النيجيريين ومحاولة تخفيض الأقساط للطلاب بعد انتهاء فترة الدراسة ومد أجل السداد.

٥,٤ التوصيات للدراسات المستقبلية

سلطت الدراسة الضوء على دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، إلا أن هناك العديد من الفرص للدراسات المستقبلية للتعرف على آليات ومرتكزات تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. كما يمكن للدراسات المستقبلية استخدام المنهجية المختلطة بالجمع بين المنهج النوعي والمنهج الكمي. وكذلك فإن الدراسات المستقبلية يجب أن تركز على فكرة القروض البنكية وأثرها في تمويل التعليم.

٥,٥ أوجه القصور في الدراسة

بالرغم من أن الدراسة قد سلطت الضوء على مشكلات تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية إلا أنها سلطت الضوء على حصول الطالب على درجة البكالوريوس أو درجة الليسانس، ولم تسلط الضوء على مشكلات تمويل التعليم العالي بالنسبة للطلاب المتفوقين الذين استكملوا برنامج الماجستير والدكتوراة.

٥,٦ الخاتمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو النيجيرية. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف تمويل التعليم مما يؤثر سلباً على الجامعات النيجيرية. وتبرز أهمية الدراسة

في تسليط الضوء على كيفية الإستفادة من التجربة الماليزية وتطبيق الوقف النقدي بالجامعات النيجيرية. واتبعت الدراسة المنهج النوعي وخاصة تحليل المحتوي وذلك لتحليل دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو النيجيرية. وتم إجراء مقابلات مع عدد ثلاثة من المسؤولين عن التعليم العالي بولاية كانو النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن ممارسات دعم تمويل التعليم العالي للطلاب النيجيريين تتثمل في مدى توفير الدعم الملائم للطلاب من خلال صناديق التبرعات والهيئات الخيرية والمبادرات المجتمعية من خلال رجال الإعمال وأصحاب المصانع والمفكرين والمنظمات الدولية والمنظمات الدينية المسيحية أو الإسلامية. كما يمكن تطبيق التجربة الماليزية مع الأخذ بضرورة إجراء تعديلات على تجربة ماليزيا في تمويل التعليم العالي وفقاً لطبيعة الجامعات النيجيرية. وكذلك فإن اسهام التعليم العالي بالجامعات النيجيرية يعتبر ضعيفاً للغاية نظراً للمشكلات التي يتعرض لها الطلاب من تفشي الفقر والبطالة. وكذلك أوضحت النتائج أن التجربة الماليزية قد أشارت إلى أن الوقف النقدي تمكن من حل مشكلة الفقر وتوفير العديد من البدائل لمواجهة الفقر والإقبال على التعليم وتحفيز الطلاب على الإجتهاد في الدراسة في كافة المجالات التي تحتاجها ماليزيا خاصة في الوقت الراهن. وهو ما يؤكد أن التجربة الماليزية قد أكدت على تطبيق فكرة الوقف النقدي ومدى فعاليتها. ولقد أوصت الدراسة بضرورة استمرار البحث العلمي عن وسائل تمويلية جديدة يستفيد من خلالها الطلاب من الطبقات الفقيرة من أجل استمرار دراستهم بشكل مباشر. كما أوضحت نتائج الدراسة بضرورة العمل على إصدار ضريبة للطبقات ذوي الدخل المرتفع على أن توجه تلك الضرائب لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير أساليب جمع التبرعات من خلال تخصيص حسابات بنكية بأرقام موحدة من أجل الحصول على مزيد من التبرعات من الدول الإسلامية الأخرى.